أثر القاعدة النحوية في تطويع الظاهرة اللغوية

إدخال نون التأكيد الخفيفة على المسند إلى الاثنين أو جماعة النسوة، نموذجاً

د. منير تيسير منصور شطناوي
كلية الآداب ـ قسم اللغة العربية
الجامعة الهاشمية ـ الزرقاء ـ الأردن

ملخص البحث :

تهدف هذه الدراسة إلى بيان أثر القاعدة النحوية على ظاهرة من ظواهر اللغة في رفضها ومنعها. وذلك من خلال استعراض موقف النحاة واللغويين في ظاهرة تأكيد الفعل المسند إلى ألف الاثنين أو نون النسوة بنون التأكيد الخفيفة. وانتهى الباحث إلى أنَّ ما يجدر إعادة النظر فيه هو القاعدة لا الظاهرة، فاللغة تدرس كما هي لا كما ينبغي أن تكون. وأنه لا ضير من التقاء الألف مع النون الساكنة عند تأكيد هذا الفعل، خلافاً لما ذهب إليه جمهور المتقدمين. ولا ضير من ورود المقطع الطويل مفرد الإغلاق في سياق الوصل، خلافاً لما ذهب إليه كثير من المحدثين؛ لأنَّ هذه الظاهرة إمكانية من إمكانات اللغة، ووسيلة تعبيرية من وسائلها، لا يجوز حجبها، أو حجرها بحجة سلامة القاعدة والمحافظة عليها، وإلا كان ذلك إنقاصاً في الإمكانات التعبيرية، وقصوراً في الوسائل اللغوية.

مقدمة:

لم يألُ نحاة العربية جهداً في استقراء كلام العرب، وجمع شواهد اللغة، والخلوص بقواعد تنظم الأداء اللغوي، وتضبط اللسان العربي. وكانت الغاية التعليمية دافعاً قوياً للأخذ بما كان جارياً مطرداً، وترك ما كان نادراً أو شاذاً.

وبعد أن وضع النحاة أسس التراكيب اللغوية في منظومة متكاملة، تمثلها جملة القواعد في العربية، صار لهذه القواعد هيبة عند كثير من النحاة واللغويين، ولاسيما نحاة البصرة ومن وافقهم ممن جاء بعدهم.

ولعل ما نلحظه لنحاة البصرة ـ كالمبرِّد مثلاً ـ من مواقف مختلفة مناهضة لبعض شواهد اللغة، سواء أكانت قراءات قرآنية، أم شواهد شعرية، أم شواهد نثرية... مردّه إلى تلك النظرة المهيبة للقاعدة النحوية[1]. فقد كان للقاعدة هيبة وهيمنة تحول دون قبول بعض الشواهد التي تخالف نصَّها، أو تعارض متنها.

ليس القصد الوقوف على موقف النحاة من شاهد شعري يخالف متن قاعدة لغوية، أو قراءة قرآنية خالفت نصَّ قاعدة معينة، ولكن انصرف الجهد إلى بيان موقف يُمنَع فيه تركيب ظاهرة لغوية؛ بحجة المحافظة على سلامة القاعدة وصونها عمّا يندّ عنها.

وبذلك غدت مسألة البحث في اللغة على في شاكلة تبدو فيها القاعدة مهيمنة على الظاهرة، فغدت الظاهرة مطواعاً للقاعدة، وتابعة لها.

وليس هذا الموقف الذي يطوع الظاهرة من أجل سلامة القاعدة، حكراً على المتقدمين من علماء اللغة، بل يبدو أثره ممتداً في الدّرس اللغوي الحديث أيضاً.

---

(١) انظر كتاب: أثر القاعدة النحوية في تطويع الشاهد، المبرد نموذجاً، ياسين أبو الهيجاء، عالم الكتب الحديث، إربد/٢٠٠٤.

ولعل المسألة المستعرضة في هذه الدراسة (توكيد الفعل المسند إلى ألف الاثنين أو نون النسوة) تصوّر الموقفين القديم والحديث إزاء هذه الظاهرة.

اتكأ الباحث في إثبات هذه الظاهرة على أمرين: **الأول**، ما أثر من شواهد مسموعة في قراءات القرآن الكريم وشعر العرب. **والثاني**، ما يثبته القياس والمنطق من حاجة اللغة إلى تفعيل إمكاناتها ووسائلها، وألا يحجر على المتكلمين فيها التعبير عن أغراضهم، والإفصاح عمّا يجيش في نفوسهم.

منهجية الدراسة:

تتمثل منهجية الدراسة في استعراض وجهتي نظر اثنتين:

الأولى: رأي المتقدمين الذين يرون في ظاهرة تأكيد الفعل المسند إلى ألف الاثنين أو نون النسوة بنون التوكيد الخفيفة التقاء للساكنين على غير حدّهما؛ فمنع جمهورهم إدخال النون الخفيفة في مثل هذا التأكيد في اللغة.

والثانية: رأي المحدثين الذين يرون في هذه الظاهرة تشكل مقطع مرفوض في الوصل، هو المقطع الطويل مفرد الإغلاق، فلا يجوز هذا المقطع عندهم إلا في سياق الوقف.

وناقش الباحث هاتين الوجهتين للخروج بنتيجة مؤداها: إعادة النظر في القاعدة النحوية التي تحول دون دخول هذه النون. وذلك من خلال سبر أغوار ظاهرة توكيد الفعل المسند إلى ألف الاثنين أو نون النسوة بنون التوكيد الخفيفة. واختيرت الخفيفة، لأن تأكيد الفعل المسند إلى ألف الاثنين أو نون النسوة، يشكل وفق رؤية القدماء التقاء للساكنين على غير حدّهما، ويشكل وفق رؤية المحدثين مقطعاً غير جائز في الوصل، هو المقطع الطويل مفرد الإغلاق، ويرمز له بالرمز:

(ص ح ح ص)[1].

وتحاول هذه الدراسة بيان مدى قسرية القاعدة النحوية وأثرها في الظاهرة اللغوية حتى يصل الأمر إلى منع إدخال نون التأكيد الخفيفة على الفعل المسند إلى ألف الاثنين أو نون النسوة ؛ لئلا تختل القاعدة النحوية. ويرى الباحث أنه ما من ضير في إعادة النظر في القاعدة اللغوية ؛ فاللغة تدرس كما هي لا كما ينبغي أن تكون.

أولاً ، تأكيد الفعل المسند إلى ألف الاثنين أو نون النسوة بنون التوكيد الخفيفة من وجهة نظر اللغويين المتقدمين :

تلحق نونا التوكيد الخفيفة والثقيلة أفعال الأمر مطلقاً والأفعال المضارعة بشروط. ويبنى الفعل على الفتح عند إلحاق إحدى النونين به. وقد يكون الفعل مسنداً إلى ضمير عند تأكيده بالنون ، كأن يكون مسنداً إلى واو الجماعة نحو : "يضربون" أو "اضربوا" أو نون النسوة ، نحو"يضْرِبْنَ" أو "اضربْنَ" أو ياء المخاطبة ، نحو : "تَضْرِبينَ" "اضْرِبي" أو ألف الاثنين ، نحو : "يَضْرِبانِ"أو "اضْرِبا"...

وعندما بحث علماء العربية تأكيد هذه الأفعال بالنونين ، وجدناهم يجيزون تأكيدها بنون التأكيد الثقيلة مطلقاً ، ووجدناهم كذلك يجيزون تأكيد الفعل المسند إلى واو الجماعة وياء المخاطبة بالخفيفة ، ولكننا نجدهم يختلفون في تأكيد الأفعال المسندة إلى ألف الاثنين أو نون النسوة بنون التأكيد الخفيفة ، فأجاز الكوفيون وبعض البصريين إدخالها ، ومنعه جمهور نحاة البصرة. وعدَّ الأنباري هذه المسألة

(١) لمعرفة هذه الخصائص انظر : المنهج الصوتي للبنية العربية ، عبد الصبور شاهين. مطبعة جامعة القاهرة/١٩٧٧ ص٣٩.

من مسائل الخلاف بين الفريقين، يقول:[1]

"ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إدخال نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين وجماعة النسوة نحو (افعلانْ، وافعلنانْ) بنون الخفيفة، وإليه ذهب يونس بن حبيب البصري. وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إدخالها في هذين الموضعين."

ولعل عبد القاهر الجرجاني ممن فصّل القول في عرض آراء المتقدمين في هذه المسألة. يقول:[2]

"اعلم أن فعل الاثنين إذا سقطت منه النون الإعرابية، بقي الألف ولم يجز حذفها، لأنها ضمير. فلو أدخلت عليها الخفيفة لم تخل من ثلاثة أمور: أحدها، أن تكسرها لالتقاء الساكنين، فلا يجوز هذا لأنه لا يعلم حينئذٍ أنون إعراب هي أم نون توكيد، والثاني، أن تحذف الألف لالتقاء الساكنين، وذلك لا يجوز لالتباس فعل الاثنين بفعل الواحد، والثالث، أن تقر النون الساكنة مع الألف فتقول: تفعلان يا هذان، وهذا لا يجوز عند أكثرهم، لأجل أنهم لا يجمعون بين ساكنين مظهرين في الإدراج، وإنما يكون ذلك إذا كان الثاني منهما مدغماً نحو: دابّة..."

لم يجز البصريون إدخال نون التأكيد الخفيفة عند تأكيد الفعل المسند إلى ألف

---

(١) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت/١٩٨٧ م٩٤ ج٢/٦٥٢ وانظر شرح المفصل، ابن يعيش، عالم الكتب، بيروت، ج٩/٣٧.

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٢، المجلد الثاني، ٢/ ١١٣٣ وانظر: شرح كافية ابن الحاجب، الرضي الأستراباذي، تقديم: إميل بديع يعقوب، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/١٩٩٨ ج٤/٥٣٤.

الاثنين، انطلاقاً مما يسمى: الجمع بين الساكنين، فعند لحاق الخفيفة بفعل مسند إلى ألف الاثنين أو نون النسوة، تحذف نون الرفع لتوالي الأمثال، ثم تلحق الخفيفة بالفعل، مما يؤدي إلى اجتماع ساكنين على حدّ تعبيرهم، هما الألف (ألف الاثنين، أو الألف الملحقة بنون النسوة)، ونون التأكيد الخفيفة.

ولا يجوز التقاء الساكنين في العربية برأيهم إلا على حدّه، وحدّه أن يلي الألف حرف مدغم في نفسه؛ لذلك منعوا تأكيد الفعل المسند إلى ألف الاثنين أو نون النسوة بنون التأكيد الخفيفة، حتى صار للخفيفة في العربية أحكام خاصة أهمها هذا المنع الذي ذهبوا إليه.(١)

إنَّ القول بمنع دخول النون الخفيفة في تأكيد الفعل المسند إلى ألف الاثنين أو نون النسوة عند كثير من علماء اللغة، منسوب إلى سيبويه والخليل.(٢) ولعل أول رأي في هذه الظاهرة هو الرأي الذي ساقه سيبويه عن الخليل يقول:(٣)

"وقال الخليل: إذا أردت الخفيفة في فعل الاثنين كان بمنزلة إذا لم ترد الخفيفة في فعل الاثنين في الوصل والوقف، لأنه لا يكون بعد الألف حرف ليس بمدغم، ولا تحذف الألف فيلتبس فعل الواحد والاثنين."

ولكن النحاة أجازوا تأكيد هذا الفعل بنون التأكيد الثقيلة، وإن كان ثمّة اجتماع ساكنين (الألف والنون الأولى من الثقيلة) في قولنا: هما يَضْرِبانِّ، أوهنَّ

---

(١) انظر كتاب: شذا العرف في فن الصرف، الحملاوي، المكتبة الثقافية، لبنان/١٩٥٣ ص٥٨.

(٢) انظر شرح المفصل، ابن يعيش المجلد الثاني، ج٣٧/٩ وانظر شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ص٦٢٩.

(٣) الكتاب، سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، دار الكتب العلمية، بيروت ط١٩٨٢/٢ ج٥٢٥/٣ وانظر: معاني القرآن، الزجاج، تحقيق عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، ط١٩٨٨/١ ج٣١١/٢.

يضربْنانِّ، ولكنه اجتماع للساكنين على حدّهما، فبعد الألف حرف مدغم في نفسه، وهذا عندهم جائز لا ريب فيه.

أما الكوفيون فقد أجازوا لحاق الخفيفة بالفعل المسند إلى ألف الاثنين ونون النسوة، واستشهدوا هم ومن وافقهم بأصلين من أصول النحو: الأول، هو السماع، فاستشهدوا برواية مروية عن ابن عامر رحمه الله وهي قوله تعالى: ﴿ ولا تتبعانْ ﴾ بسكون النون.[1] ومن شواهد السماع التي استأنس بها الكوفيون ما ذكره خالد الأزهري، يقول:[2]

---

(١) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري تحقيق محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت/١٩٨٧ ٦٥١/٢ ويقول أبو حيان: "وقرأ الجمهور: "ولا تتَّبعانِّ" بتشديد التاء والنون، ...وفرقة بتخفيف التاء وسكون النون، روى ذلك الأخفش الدمشقي عن أصحابه عن ابن عامر..."انظر: تفسير البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/١٩٩٣ ج٥/ ١٨٦ وأشار إلى هذه القراءة ابن الجزري بقوله: "ولا أعلم أحداً رواها بإسكان النون إلا ما حكاه الشيخ أبو علي الفارسيّ فقال: وقرىء بتخفيف التاء وسكون النون" انظر: النشر في القرءات العشر، ابن الجزري، ، تحقيق محمد علي الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، بلا، ج٢/٢٨٦، ٢٨٧ ، أما رواية ابن ذكوان عن ابن عامر فهي "ولا تتَّبعانِ" بتخفيف النون وكسرها. انظر: الكشف عن وجوه القراءات ت السبع وعللها وحججها، مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق/١٩٧٤ ص٥٢٢، والتيسير في القراءات السبع، الداني، عني به أوتويرتزل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/١٩٩٦ ص١٠٠ وقرىء أيضاً بتخفيف التاء وتخفيف النون مع كسرها، انظر: الكشاف، الزمخشري، رتبه وصححه محمد عبد السلام شاهين، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/١٩٩٥ ج٢/ ٣٥٣ والآية من سورة يونس ٨٩ وانظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، تحقيق أحمد شمس الدين، منشورات محمد بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/١٩٩٨ ج٢/٥١٥.

(٢) شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت ط١/٢٠٠٠ ج٢/٣١٠ وانظر: شرح المكودي على الألفية، مطبعة البابي الحلبي، ط٣/١٩٥٤ ص١٦٤.

"ونقل عن يونس والكوفيين إجازته، وحجتهم كما قال الخضراوي: أنه قد يلتقي ساكنان في الوصل، نحو"محياي ومماتي"، ونحو آنذرتهم، ونحو"هؤلاء إن كنتم صادقين" و"التقت حلقتا البطان"، ونحو: لامْ، راءْ، كافْ، هاءْ، عينْ، صادْ. ثمَّ صرّح الفارسي في كتابه الحجّة أنَّ يونس يبقي النون ساكنة، ونظير ذلك قراءة نافع: "محياي" بسكون الياء وصلاً."

والثاني هو القياس، حيث جاز التقاء الساكنين على غير حدّهما، لما يلحظ في الألف من مدّ يقربها من الحركة. يقول الأنباري عارضاً وجهة نظر الكوفيين:[1]

"قصارى ما يقدر أن يقال: إنه يؤدي إلى اجتماع الساكنين، الألف والنون، وقد جاء ذلك في كلام العرب، لأن الألف فيها فرط مدّ، والمد يقوم مقام الحركة."

وقبل مناقشة الفريقين في هذه المسألة، تجدر الإشارة إلى درجة الدقة في نسبة الرأي إلى الكوفيين والبصريين. فثمّة اختلاف في النقل عن علماء المدرستين في منع لحاق الخفيفة بفعل الاثنين أو المسند إلى نون النسوة. فقد نسب الأنباري إلى البصريين منعهم مثل هذا الإدخال، ونسب إجازته إلى الكوفيين ويونس، وعند مراجعة كتب اللغة، نجد الكسائي ينحو منحى البصريين في هذه المسألة. يقول أبو حيّان معقباً على رواية سكون النون في "ولا تتبعانْ":[2]

"ومذهب سيبويه والكسائي أنها لا تدخل هنا الخفيفة، ويونس والفراء يريان ذلك...."

كما وافق الفارسي وعبد القاهر الجرجاني يونسَ والكوفيين في رأيهم، يقول

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، م٩٤ ٦٥١/٢.

(٢) تفسير البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، ج١٨٦/٥ وانظر: النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ج٢٨٦/٢، ٢٨٧.

عبد القاهر الجرجاني :[1]

"... وقد أجازه (تأكيد المسند إلى ألف الاثنين أو نون النسوة بالخفيفة) يونس. وحكى شيخنا رحمه الله أن الشيخ أبا علي كان يحتج له بقراءة من قرأ: (محياي ومماتي) بسكون ياء الإضافة، والقول عندي أن هذا لا يقبح كل القبح ؛ لأجل أن الألف فرط مدّ، والمدّ يقوم مقام الحركة، وإذا حسن اللفظ جاز اجتماع الساكنين، وإنما امتنع منه النحويون لقلته في كلامهم وأنه على كل حال لا يخف كل الخفّة."

ويبدو أن عبد القاهر الجرجاني يميل في هذه المسألة إلى رأي من أجاز هذه الظاهرة في اللغة من الكوفيين، وإن ساق رأيه في تأييدهم بصورة غير مباشرة. وربما كان ابن الناظم أكثر صراحة منه في ترجيح رأي المجيزين. يقول :[2]

"إن كان المسند إليه ألف (يقصد إذا أردنا أن نؤكد المسند إلى ألف الاثنين أو نون النسوة بنون التوكيد) لم يضر التقاؤهما (يقصد الساكنين) لخفة الألف، وشبهها قبل النون بالفتحة..."

ومن الجدير بالذكر أنَّ لحاق النون مكسورة بعد الألف في رواية ابن ذكوان رحمه الله عن ابن عامر، لم تكن بمنأى عن محاولة نفي الخفيفة، فحاول بعض العلماء أن يجدوا مخرجا يوفّقون به بين ما سمعوه وما قعَّدوه. ومن هؤلاء ابن الجزري وأبو البقاء العكبري. يقول ابن الجزري بعد ابن ذكر هذه القراءة :[3]

---

(١) المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، المجلد الثاني، ٢/ ١١٣٣ وانظر: شرح كافية ابن الحاجب، الرضي الأستراباذي، ج٤/ ٥٣٤.

(٢) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، تحقيق عبد الحميد السيد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، بلا ص ٦٢٨.

(٣) النشر في القراءات لعشر، ابن الجزري، ج٢/ ٢٨٦ ، ٢٨٧ وانظر: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، البناء، تحقيق أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/ ١٩٩٨، ص ٣١٧.

"ويحتمل أن كون النون (في ولا تتبعانِ) هي الثقيلة، إلا أنها استثقل تشديدها فخففت، كما خففت "رب". وإن قال أبو البقاء وغيره هي الثقيلة وحذف النون الأولى منها تخفيفاً، ولم تحذف الثانية؛ لأنه لو حذفها حذف نوناً محرّكة، واحتاج إلى تحريك الساكنة، وحذف الساكنة أقل تغييراً."

ويرى الباحث أن القول إنها الثقيلة خففت، محاولة من أصحاب هذا الرأي التوفيق بين قسرية القاعدة التي تمنع التقاء الساكنين في العربية على غير حدّه من جهة، وما أُثر من قراءة صحيحة عن ابن ذكوان بتخفيف النون بعد الألف من جهة أخرى. وسواء أكانت النون في ولا "تتبعانْ"، نون تأكيد ثقيلة خففت، أو نون تأكيد خفيفة لحقت، فإن ما آل إليه الفعل في النتيجة واحد، وهو لحاق نون خفيفة بعد الألف.

ولذلك لا يقدم تعليل من قال إنها الثقيلة خففت حلاً شافياً لتخريج هذه القراءة. ولنا أن نقول: ما الدليل على أنها الثقيلة خففت، وإذا كان هذا الطرح احتمالاً، فإنَّ مقدار ما يثبته يساوي مقدار ما ينفيه، والدليل إن دخله الاحتمال سقط به الاستدلال.

والمحاولة الأخرى التي ساقها بعض العلماء لتخريج رواية ابن ذكوان، هي النظر إلى التركيب الذي جاءت فيه هذه النون وإبداء الرأي فيه بصرف النظر عن النون. يقول البنّاء:[1] "ولا تتبعان"...على أن لا نافية ومعناه النهي، نحو "لا تضارّ".

وهذا الرأي فيه من التأويل والافتراض ما لا دليل عليه، وإذا تأملنا سياق الآية الكريمة وجدناها في سياق أمر صريح لا مقدر أو مؤول. فقد خاطب الله سبحانه

(١) إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، البناء، ص ٣١٧ وانظر: شرح ابن الناظم، ص ٦٢٩.

وتعالى نبييه موسى وهارون عليهما السلام، فطلب منهما أولاً بالأمر، وذلك بقوله: "فاستقيما"، ثم طلب منهما ثانياً بالنهي، وذلك بقوله: "ولا تتبعان". وقد نصَّ على الطلب عن طريق الأمر الصريح كثير من المفسرين.(١)

ويرى الباحث أنه لا حاجة تدفعنا إلى التأويل وظاهر النص واضح وصريح. ويبدو أنه ما من دافع لهذا الرأي إلا قسرية القاعدة التي تمنع التقاء الساكنين على غير حدّهما، حتى دفعت هذه القسرية إلى جعل "لا" في الآية الكريمة نافية غير ناهية.

وبالعودة إلى رأي سيبويه السابق فإن كلامه الذي يرويه عن الخليل نجده رأياً يستدعي وقفة متأنية متأملة، فعبارة الخليل "أنك إذا أردت الخفيفة في هذا الفعل كان بمنزلة إذا لم تردها" وصلاً ووقفاً. وكان يمكن له، أن يقول: لا يجوز تأكيد هذا الفعل بالخفيفة. فلم عبّر الخليل بهذه الوجهة؟ وما معنى إن أردتها كان بمنزلة إن لم تردها؟

وعليه فالمسألة لا تعدو أن تكون معادلة قياسية. كان فيها الفعل قبل تأكيده مسنداً إلى ألف الاثنين. ثم دخلته نون التأكيد الخفيفة، فحذفت نون الرفع لتوالي الأمثال، ثمَّ لحقت الخفيفة بالفعل. وبهذا فإن حقيقة ما تمَّ هو حذف نون وإلحاق نون. ونون التأكيد الخفيفة لا تعدو أن تكون إما ساكنة أو مكسورة. يقول المبرد:(٢)

"وكذلك لا يجوز تحريك النون الخفيفة للساكنين، لأن النون ليست واجبة، وأنت إذا جئت بها زائدة وأحدثت لها حركة، فهذا ممتنع."

---

(١) الكشاف، الزمخشري، المجلد لثاني، ص٣٥٢.

(٢) المقتضب، المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث/ ١٩٦٣ ج٣/٢٤.

ولكن ثمّة من يرى ضرورة تحريكها بالكسر. يقول الأشموني:[1] "ذكر الناظم أن من أجاز الخفيفة بعد الألف يكسرها، وحمل على ذلك القراءتين المذكورتين، وظاهر كلام سيبويه وبه صرح الفارسي أن يونس يبقي النون ساكنة ونظر ذلك بقراءة نافع (محياي)".

وإذا تأملنا السياق الصوتي في قراءة من قرأ: "ولا تتبعانْ" وقارناه بالسياق الصوتي في قراءة من قرأ "إنَّ صلاتي ونسكي ومحياي" وجدنا السياقين متماثلين في تتبعانْ ومحيايْ، إذ جاء بعد الألف صوت ساكن. وكذلك في قول العرب: "التقت حلقتا البطان"، وورد عنهم أيضا قولهم: "له ثلثا الْمال".

وينسب ابن الناظم رأياً إلى يونس يجيز فيه تحريك الخفيفة بالكسر مع المسند إلى ألف الاثنين بالخفيفة. ويوجب تحريكها بالكسر مع المسند إلى نون النسوة. يقول:[2]

"وذهب يونس إلى جواز توكيد الفعل المسند إلى الألف بالنون الخفيفة مكسورة... ومذهب يونس والكوفيين جواز ذلك لكن بشرط كسرها في الوصل. نحو اضربنانِ زيداً."

على أية حال فإن نون التأكيد الخفيفة إذا كانت مكسورة، فليس بسعة السامع أو القارئ أن يعرف أنون رفع هذه في هذا الفعل، أم نون توكيد خفيفة حلّت مكان نون الرفع؟ ولذلك قال الخليل كان من أرادها بمنزلة من لم يردها.

---

(١) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق عبد الحميد السيد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة/١٩٩١ ج٣/٤١٧ وانظر تفسير البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي ج٥/١٨٦.

(٢) شرح ابن الناظم ص ٦٢٩.

ومثل هذا اللبس لا يكون مع نون التوكيد الثقيلة، لأن الفعل المسند إلى ألف الاثنين في حالة الرفع، نونه خفيفة لا ثقيلة. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن لحاق الثقيلة بهذا الفعل يسري مع ما أصله علماء اللغة من جواز اجتماع الساكنين ـ من وجهة نظرهم ـ على حدّه، وهو أن يأتي بعد الألف حرف مدغم في نفسه، أو ما عرف بباب (شابّة ودابّة). وهذا ما أشار إليه سيبويه لما علل إرادة التأكيد، بقوله: "لأنه لا يكون بعد الألف حرف ليس بمدغم".

وإذا بقينا في إطار وجهة نظر علماء العربية المتقدمين الذين يرون الألف حرفاً ساكناً، فإن التقاء الساكنين استدعى حذف الأول منهما، ولنفترض أنّنا عند حذف نون الرفع لتوالي الأمثال، أدخلنا نون التأكيد الخفيفة ساكنة غير مكسورة، فإنه ـ من وجهة نظرهم ـ التقى ساكنان على غير حدّهما، فلم لا نحذف الأول منهما وهو الألف؟

يجيب عن ذلك الخليل، بقوله الذي مرّ بنا كما رواه سيبويه: "ولا تحذف الألف فيلتبس فعل الواحد والاثنين."

بمعنى أنّنا لو حذفنا الألف في (يضربانْ) لأصبحت: (يضربَنْ) فيلتبس الواحد بالمثنى. وهذا يدل ثانية على أنَّ من أرادها كان بمنزلة من لم يردها.

وبناء على ما سبق فإن موقف جمهور البصريين من تأكيد الفعل المسند إلى ألف الاثنين بنون التأكيد الخفيفة، مردّه إلى من منع التقاء الساكنين الذي لم يكن على حدّه. ولهذا كلّه كان من أراد الخفيفة في هذا الفعل بمنزلة من لم يردها.

وقد يقول قائل: دعونا نحل هذا الإشكال فلنقل: (يضربانْ). للدلالة على الخفيفة. و (يضربانِ) للدلالة على نون الرفع؟

إن ما يقف في وجه هذه الفرضية أن نون التأكيد الخفيفة في سياق الوصل إذا

جاء بعدها "أل" التعريف مثلاً ستكسر، وبذلك تلتبس بنون الرفع، ونون الرفع في سياق الوقف ستسكن، وبذلك تلتبس بنون التأكيد الخفيفة.

وعليه سنعود إلى ما كنّا فيه من لبس. ومن هنا نصّ الخليل على الوقف والوصل لّما قال سابقاً:

"إذا أردت الخفيفة في فعل الاثنين كان بمنزلة إذا لم ترد الخفيفة في فعل الاثنين في الوصل والوقف."

٢- إلحاق الخفيفة بالفعل المسند إلى ألف الاثنين من وجهة نظر اللغويين المحدثين:

ليس من نافلة القول أنَّ لكل لغة خصائصها المقطعية، وفي العربية يرد المقطع على أشكال معينة أفاض الباحثون في الحديث عن تلكم الخصائص. وفي ضوء هذه الخصائص فسَّر العلماء كثيراً من المسائل اللغوية.

ولعل أهم خصائص هذه البنية تتمثل في أنَّ المقطع العربي لا يبدأ بصامتين، ولا يبدأ بحركة، كذلك لا تتابع أربعة مقاطع قصيرة إلا في باب شَكَرَكَ وضَرَبَكَ أو باب (عُلَبِط)، ومن خصائص هذه البنية أيضاً أنَّ ثمّة مقاطع لا ترد في سياق الوصل، بل هي مما تسمح به العربية في الوقف فقط. ومن ذلك المقطع الطويل سواء أكان مفرد الإغلاق، الذي يتألف من صامت وحركة طويلة وصامت (ص ح ح ص) أو مزدوج الإغلاق الذي يتألف من صامت وحركة وصامت وصامت (ص ح ص ص).

إنَّ المقطع الأول "الطويل مفرد الإغلاق" لا تسمح به اللغة في سياق الوصل، إلا في الباب الذي تعارف عليه علماء اللغة بباب شابَّة ودابَّة، وهو ذلك الباب الذي يرد فيه بعد الألف أو الواو أو الياء (المديتين) صوت مدغم بنفسه، وقد

اصطلح عليه المتقدمون بباب التقاء الصامتين على حدّهما. وفي غير هذا الباب فإنَّ اللغة تتخلص من هذا المقطع إن هو ورد في أي سياق من سياقاتها، وطريقها إلى ذلك غالباً تقصير الحركة الطويلة (الألف)، لينتقل المقطع إلى شكل آخر مسموح به في الوصل.

ووفق منظور الدّرس اللغوي الحديث، فإن تأكيد الفعل المسند إلى ألف الاثنين أو نون النسوة، بنون التوكيد الخفيفة، يخلق سياقاً لمقطع طويل مفرد الإغلاق في الوصل، وهو المقطع (ص ح ح ص)، كما في قولنا: (والله لتضربانْ زيداً) فالمقطع (بانْ) مقطع لا تسمح به العربية إلا في الوقف.

وقبل استعراض رأي المحدثين في التعامل مع هذا السياق في ضوء خصائص البنية المقطعية، تجدر العودة إلى رأي المتقدمين، إذ يبدو الأمر وفق رأي المحدثين مختلفاً كلياً عمّا قاله المتقدمون. فليست الألف في المقطع (بانْ) حرفاً ساكناً ألبتة. بل هي حركة طويلة، ولا فرق بين الفتحة والألف إلا في الطول والقصر. يقول الطيب البكوش:[1] "الألف فتحة طويلة ولا تكون حرفاً مطلقاً."

ولعل نظرة المتقدمين من علماء اللغة إلى الألف باعتبارها حرفاً ساكناً، قادهم إلى كثير من التأويل والافتراض اللذين لا دليل عليهما. يقول برجشتراسر:[2]

"كانوا (النحاة القدماء) يتأثرون بالخط خلافاً للنطق، فرأوا في بعض الأحيان لا يكتب شيء ألبتة بين الحروف الصامتة نحو: فعل، وأحياناً يكتب بينها حرف من

---

(١) التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، الطيب البكوش، تقديم صالح القرمادي، ط٣/١٩٩٢ ص٤٢.

(٢) التطور النحوي للغة العربية، برجشتراسر، أخرجه وصححه وعلّق عليه رمضان عبد التواب، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط٢/١٩٩٤ ص٥٣.

حروف المد، نحو (فاعل) فلم يدروا أن الحالتين سيّان في أن تنطق بعد الفاء حركة في كلتيهما إلا أنها مقصورة في الأولى وممدودة في الثانية."

وعلى الرّغم من ذلك، لم يكن بعض المتقدمين من علماء العربية في غفلة من هذا، بل عدَّ بعضهم الألف صوتاً أقرب ما يكون إلى الحركة، وإن لم يصرحوا بهذا. تماماً كما مرّ بنا في حجة الكوفيين التي عرضها الأنباري سابقاً. وفي استشعار المتقدمين لقرب الألف من أن تكون حركة، يقول الأنباري:[1]

"فيها(الألف) فرط مدّ ولهذا اختصت بالتأسيس والرّدف، فتنزل المد فيها منزلة الحركة." ولذلك اتكأ من أجاز تأكيد المسند إلى ألف الاثنين بالخفيفة على ما في الألف من مدّ يقربها إلى الحركة. ولعل ابن جني كان من أوائل من صرح بهذا التعالق بين الحركات قصيرها وطويلها.[2]

على أية حال فإنَّ ما نخلص إليه من وجهة نظر المحدثين هو: أنه عند إلحاق نون التأكيد الخفيفة بالفعل المسند إلى ألف الاثنين، يجتمع صوتان: الأول منهما، حركة طويلة هو الألف، والثاني، صامت هو النون، وليس في هذا السياق التقاء ساكنين كما ذهب المتقدمون.

ولكن المحظور في هذا السياق من وجهة نظر المحدثين، هو اجتماع هذين الصوتين في مقطع واحد في الوصل. فعند إلحاق الخفيفة بفعل الاثنين، تحذف نون

---

(١) البيان في غريب إعراب القرآن، الأنباري، تحقيق طه عبد الحميد طه، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة/١٩٦٩ ج١/٣٢٥ وانظر: التبيان في إعراب القرآن، العكبري، تحقيق علي البجاوي، دار الجيل، بيروت/١٩٧٦ ج١/٥٥٣ وحجة القراءات، ابن أبي زرعة، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة ط٢/١٩٧٩ ص٦٥.

(٢) انظر: سر صناعة الإعراب، ابن جني، تحقيق حسن هنداوي، دمشق ط١/٩٨٥ ج ١/١٧ وما بعدها.

الرفع لتوالي الأمثال، ثم تلحق الخفيفة، والأصل أن تلحق ساكنة، وعند لحاقها يتشكل مقطع مرفوض في الوصل من وجهة نظر المحدثين، وهو المقطع الطويل مفرد الإغلاق من نوع (ص ح ح ص).

فالفعل(يضربانْ) المؤكد بالخفيفة ثلاثة مقاطع (يضْ/ رِ/ بانْ) (المقطع " بانْ " مقطع طويل مفرد الإغلاق "ص ح ح ص" لا يجوز في سياق الوصل).

يقول ياسر الملاح :[1]

"وللمقطع العربي ستة أنماط : ثلاثة منها أساسية وثلاثة مرتبطة بالوقف... والأنماط المرتبطة بالوقف هي : ص ح ح ص مثل : سارْ / كانْ ويسمى المقفل بصامت..." .

وإذا ورد مثل هذا المقطع في اللغة وصلاً، كان التخلص منه من خلال تقصير الحركة الطويلة (الألف)، يقول غالب فاضل المطلبي :[2]

"إن التغيرات الصرفية أو النحوية قد تظهر هذا الضرب من المقاطع (يقصد الطويل مفرد الإغلاق) في داخل حشو الكلمة فتجنح العربية حينذاك إلى التخلص من هذا النوع من المقاطع بتحويله إلى مقطع من النوع الثالث (ص ح ص) عن طريق تقصير صوت المد فيه..." .

---

(١) الأصوات اللغوية، ياسر الملاح، مركز الأبحاث الإسلامية، مؤسسة دار الطفل العربي، القدس/١٩٩٠ ص ٦٦، ٦٧ وانظر دراسة عبد الصبور شاهين في كتاب علم الأصوات بريتل مالمبرج، تعريب ودراسة عبد الصبور شاهين، مكتبة الشباب، ١٩٨٤ ص ١٦٥ وانظر: علم الأصوات العام، بسام بركة، مركز الإنماء القومي بيروت/١٩٨٨ ص١٤٤ وانظر: التطور اللغوي، مظاهره وعلله وقوانينه، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض، ١٩٨١ ص٦٣.

(٢)في الأصوات اللغوية، غالب فاضل المطلبي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، ١٩٨٤ بغداد ص٢٣٩.

ويقول بروكلمان: [1]

"...وفي المقاطع المغلقة لا تتحمل اللغات السامية أصلاً إلا الحركات القصيرة، فإذا جاء في بناء الصيغة حركة طويلة في مقطع مغلق فإنها تقصره... ولا تتحمل العربية القديمة الحركة الطويلة إلا في المقاطع المغلقة عن طريق التضعيف، مثل: (dalluna) "ضالّون" وكذلك في المقاطع المغلقة التي لم تغلق إلا بعد سقوط حركة آخر الكلمة في الوقف مثل: (dallun)."

ولكننا إن أخذنا بوجهة نظر المحدثين وقصرنا الحركة في هذا المقطع، وقعنا فيما حذّر منه سيبويه آنفاً لمّا قال: "فيلتبس فعل الواحد والاثنين." لأننا إذا قصرنا الألف ستصبح فتحة أي أن: يضرِبانْ ← يضْرِبَنْ.

ولذلك لا بدّ من أمن اللبس، فلا سبيل إلى تقصير الحركة الطويلة ألبتة. وهنا لا بدّ من التفكير بحل آخر، هو التصرف بالنون، وقد مرَّ بنا رأي الأشموني الذي ذكر فيه أن من العلماء من يلحق النون بعد الألف مكسورة، وهو ظاهر كلام ابن مالك، ومنهم من يلحقها ساكنة كما ذكر المبرد، وهو ظاهر كلام سيبويه ويونس، وصرّح به الفارسي، واستشهد له بقراءة "محيايْ".

إذا أخذنا برأي من يلحقها مكسورة، فلن يؤمن اللبس في اشتراكها مع نون الرفع، ولم يُدرَ في نحو (يَضْرِبانِ) أنون رفع مكسورة هي، أم نون تأكيد خفيفة محركة بالكسر؟!

---

(١) فقه اللغات السامية، كارل بروكلمان، أخرجه وصحّحه وعلّق عليه رمضان عبد التواب، مطبوعات جامعة الرياض، ١٩٧٧ ص ٤٣ وانظر: دروس في علم أصوات العربية، جان كانتينو، ترجمة صالح القرمادي، نشريات مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، الجامعة التونسية/ ١٩٦٦ ص١٩٣.

ولم يبق إلا أن تلحق هذه النون ساكنة كما نص المبرِّد، وفي لحاقها ساكنة يتشكل المقطع الذي وصف من وجهة نظر القدماء أنه التقاء ساكنين على غير حدّهما ومن وجهة نظر المحدثين بأنه مقطع مرفوض في الوصل ولا يجوز إلا في الوقف. فكيف يمكن التعبير ويكون التقدير؟

يرى الباحث أنَّ ما يجدر إعادة النظر فيه هو القاعدة لا الظاهرة. فاللغة تدرس كما هي لا كما ينبغي أن تكون. وعليه لا بدّ من إعادة النظر في طبيعة خصائص البنية المقطعية في العربية، ومراجعة القول بمنع ورود المقطع الطويل مفرد الإغلاق في سياق الوصل في اللغة. والقول باحتمالية ورود هذا المقطع وصلاً كما يرد وقفاً.

وهذه الدعوة تأتي ردّاً على ما ذهب إليه كثير من المحدثين الذين رفضوا هذا المقطع في الوصل، وكرهوه حتى في الوقف.[1] بل ذهب بعضهم أن عدم جواز مثل هذا المقطع خاصية تتفرد بها العربية عن غيرها من اللغات السامية، وأنه عند تشكيل هذا المقطع تلجأ اللغة إلى تقصير الحركة(الألف)...[2].

وهذه الدعوة هي من قبيل السعة اللغوية للمحافظة على جواز "سياق توكيد المسند إلى ألف الاثنين أو نون النسوة بنون التأكيد الخفيفة" ليكون هذا السياق من السياقات التي يمكن للمقطع الطويل مفرد الإغلاق أن يرد فيها وصلاً.

ولعل ذلك ما دفع الخليل إلى عدم التصريح بمنع لحاق الخفيفة بصريح النفي، فالراجح أن التأكيد بالخفيفة إمكانية لغوية ووسيلة من وسائل التعبير اللغوي الذي

---

(١) انظر: دراسات في فقه اللغة والفونولوجيا العربية، يحيى عبابنة، دار الشروق، عمان، ط١/٢٠٠٠، ص ٢٠.

(٢) إسناد الأفعال إلى الضمائر، أمجد طلافحة، رسالة ماجستير مقدمة في جامعة اليرموك/١٩٩٥ ص ٩٦، وانظر: أساليب التأكيد في العربية، إلياس ديب، دار الفكر اللبناني، بيروت/١٩٨٤ ص٢٦٨- ٢٧٣.

لا يجوز تعطيله. والتأكيد بالثقيلة غير التأكيد بالخفيفة، ومن حق المتكلم أن يؤكد بالخفيفة أو بالثقيلة متى شاء، وألا يحجر عليه استخدام وسيلة لغوية.

وليس من نافلة القول أنَّ هذه الدعوة كانت أحد مرتكزات هذه الدراسة التي ترى أن الوسائل اللغوية في العربية لا يجوز بحال حجبها أو منعها، ولعل إجابة الخليل "من أرادها كان بمنزلة من لم يردها" كانت تلامس هذا الوجه، فساق جوابه بالطريقة التي ساقها دون أن يصرح بالمنع.

إنَّ هذه المسألة لو كانت عند حدود شاهد شعري خالف القاعدة، لقيل هو من الشواهد الشاذة التي تحفظ ولا يقاس عليها، أو قيل هو من النادر القليل غير المطّرد، ولكن المسألة لا تقف عند هذا الحد بل تتعداه لتسمح بممارسة ظاهرة لغوية أو تمنعها. فهل يليق إلغاء ظاهرة لغوة من أجل المحافظة على قاعدة معيارية؟

ليس المقصود مما سبق التمرد على قواعد العربية والخروج عليها، وفتح الباب على مصراعيه ليقول من شاء ما شاء، وإنما مراجعة بعض المواقف المتطرفة لغوياً كمنع المتكلم من ممارسة إمكانية لغوية يعبر فيها عمّا في نفسه، بحجة القاعدة. فإذا كانت العربية تتخلص من المقطع الطويل مفرد الإغلاق إن ورد في سياق الوصل في مظاهر كثيرة، من خلال تقصير المدّ الطويل فيه، فإن ما يستدرك ههنا أن ثمّة إجازة يجدر أن تصرف لورود هذا المقطع في الوصل وأعني جواز وروده في سياق تأكيد المسند إلى ألف الاثنين أو نون النسوة بنون التأكيد الخفيفة.

ولعل مما يؤيد هذا الطرح اتفاقهم على تأكيد الفعل المسند إلى ألف الاثنين أو نون النسوة بالثقيلة، ومعلوم أن نون التوكيد الثقيلة تتألف من نونين الأولى ساكنة والثانية متحركة، أي أنهم أجازوا أن يلي الألف صامت ساكن، وإن كانت

شفاعة هذا السياق في باب شابّة ودابّة، أو التقاء الساكنين على حدّهما. ولا شفاعة ههنا يؤخذ بها ما دامت الألف حركة طويلة لا صامتاً.

وإذا كان الباحث يدعو إلى إعادة النظر في خصيصة البنية المقطعية القائلة بأن المقطع الطويل مفرد الإغلاق لا يرد إلا في سياق الوقف، فإن سياق توكيد المسند إلى ألف الاثنين أو نون النسوة مما يبيح ورود هذا المقطع في الوصل، وهذه الدعوة ليست بدعة لا نجدها في اللغة، سواء أخذنا برأي المتقدمين أو برأي المحدثين، فقد نعطل قاعدة ما في سبيل ممارسة الإسناد في اللغة، شاهد ذلك: الفعل الناقص إذا أسند إلى ألف الاثنين. نحو: (دعا) إذ نقول: (دَعَوا) (da<awa)، فعلى رأي المتقدمين تحركت الواو وانفتح ما قبلها، ومع ذلك لم تقلب الواو ألفاً، استناداً إلى القاعدة الأصولية عندهم والقائلة: إن الواو والياء متى تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفاً.

وعلى رأي المحدثين وقع شبه الحركة(الواو) (W) بين حركتين(الفتحة القصيرة "فتحة العين"، والفتحة الطويلة "الألف") ومع ذلك لم يسقط شبه الحركة، على الرّغم من اتفاقهم على أنَّ شبه الحركة إذا وقع بين حركتين يسقط؛ لما فيه من ضعف بسبب هذا الموقع. وذلك لأن إعلال الواو أو الياء في دَعَوا، و رَمَيا، سيقلبهما ألفاً، فيصبح الفعلان: دَعا، ورَمى. وبذلك نعود إلى المفرد، ولا نأمن اللبس.

والحال ذاته يقال في تأكيد المسند إلى ألف الاثنين بالخفيفة، فتقصير الألف يعيد الفعل إلى بناء الواحد، وكسر النون يعيد الفعل إلى حالة الرفع. ومن هنا ينبغي ألاَّ تفعَّل قاعدة تقصير المد الطويل في المقطع الطويل مفرد الإغلاق، كما لم تفعّل قاعدة إسقاط شبه الحركة في الفعل الناقص المسند إلى ألف الاثنين.

وعليه فما من ريب من قبول تأكيد الفعل المسند إلى ألف الاثنين أو نون النسوة بنون التأكيد الخفيفة، وأن تدخل هذه النون ساكنة غير مكسورة، وإن أدى ذلك إلى تشكل مقطع طويل مفرد الإغلاق وصلاً.

بقي أن يقال ماذا إذا لحقت الخفيفة ساكنة، وبعدها صامت، أو حرف ساكن في سياق الوصل، نحو "أل" التعريف. كقولنا: (لا تضربانْ الرجل). ألن نلجأ إلى التخلص من التقاء الساكنين بكسر الأول أو حذفه؟!

يرى الباحث أن هذا السياق الصوتي الذي تلي فيه الألف نون ساكنة من السياقات التي يمكن أداؤها في الدّرج، وأنه لا عسر في التلفظ بها، وأراني في هذا المقام مدعواً إلى الاستعانة بمقولة أوردها عبد القاهر الجرجاني فيما مضى من طيّات هذه الدراسة لّما عرض إلى توكيد فعل الاثنين بالخفيفة، يقول:[1] "وإذا حسن اللفظ جاز اجتماع الساكنين."

وإذا كنا اليوم لا نرى اجتماع ساكنين، فإنّ هذه المقولة تدفعنا إلى القول: إذا حسن اللفظ جاز المقطع الطويل مفرد الإغلاق في الوصل. لا سيما أنه ورد عن العرب التلفظ بمثل هذا السياق، فقد رووا عنهم قولهم: "التقت حلقتا البطان"[2]

ولو قال قائل بكسر نون التوكيد الخفيفة في هذا السياق، وأنه ثمّة استدلال يمكن التعويل عليه في ميزة نون الرفع من نون التأكيد الخفيفة، وهو النظر إلى سياق النص مجتمعاً، والحكم على نون التوكيد من نون الرفع من خلال وجوب توكيد الفعل ومنعه ـ لكان قوله مصيباً. فجملة: (والله لتضربانِ الرجل)، لا تكون النون

(١) المقتصد، عبد القاهر الجرجاني، ج٢/١١٣٤.

(٢) شرح كافية ابن الحاجب، الرضي الأستراباذي، ج٤/٥٣٤.

فيها إلا نون تأكيد خفيفة، لأن الفعل ههنا وقع موقعاً يجب فيه التأكيد. وجملة: "والله لا تضربانِ الرجل". النون فيها نون رفع لا نون التأكيد الخفيفة؛ لأن الفعل وقع موقع ما يمتنع فيه التأكيد.

إنّ هذا الرأي صحيح ولكن إلى حدّ ما؛ لأن اللبس قد يرد إن كان توكيد الفعل جائزاً، (نحو: هلّا تضربانِ الرجل) فإذا وقع الفعل موقع ما يجوز فيه التأكيد وتركه، فلن يُعلم أنون رفع هي في الفعل أم نون توكيد خفيفة لحقت الفعل في سياق يجوز التوكيد فيه وعدم التوكيد.

فإن قيل: إن سياق النّص وما يفضي إليه من دلالة كفيلان بالحكم على هذه النون وبيانها؟

قيل: لا نسلم، وهو مجرد افتراض، وأمن اللبس أدعى لقطع الرأي إن كان المقام مقام تأكيد أو مقام إخبار.

ولذلك فإن إلحاق النون ساكنة بعد الألف أولى لدرأ اللبس من جهة، ومعرفة النون من جهة أخرى. ولحاقها ساكنة بعد الألف لا يشكل سياقاً صوتياً مرفوضاً، والتلفظ بها مما يحسن ولا يقبح كما أكّد عبد القاهر الجرجاني. وهو أولى للتخلص من أدنى لبس قد يرد، لا سيما في سياق توكيد الفعل جوازاً.

ربّما كان من المسائل التي تقف في وجه المجيزين لتأكيد المسند إلى ألف الاثنين أو نون النسوة بالخفيفة، أن الخفيفة قد تقلب ألفاً لا سيما في الوقف. فإن قلت: اضربانْ (اضربنانْ) وقلبنا نون التأكيد الخفيفة ألفاً، كيف سنستدل على هذه النون؟ وكيف يمكن قلبها ألفاً وقبلها ألف؟!

والجواب عن ذلك نلحظه فيما نسبه ابن يعيش إلى يونس رحمه الله من رأي يكفل حلّ هذا الاعتراض. ـ وإن كان ابن يعيش لا يجيز تأكيد الفعلين بالخفيفة ـ

يقول ابن يعيش :[1]

"فإذا وقف على هذه النون على قياس قول يونس، قالوا: اضربنا، وهل تضربنا، فتمد مقدار ألفين، ألف الوصل، والألف المبدلة من النون التي على حد: "لنسفعن" ".

وإذا كان بعض العلماء كالزجاج، قد اعترض على هذا الرأي، فقد كفانا ابن يعيش أيضاً مؤونة الرَّد عليهم، وذلك بقوله :[2]

"وكان الزجاج ينكر ذلك(رأي يونس في مدّ الألف). ويقول: لو مدّ مهما مدّ لم يكن إلا ألف واحدة. والقول ما قاله يونس، لأنه يجوز أن يتفاوت، المدّ، فيكون مدّ بإزاء ألف واحدة، ومدّ بإزاء ألفين."

ويرى الباحث أن ما ذهب إليه ابن يعيش في ترجيح رأي يونس، هو الراجح في الإجابة عن التساؤل المطروح، فتفاوت المدّ يدل على بنية التركيب ودلالته، وهذا من ألطف الأحاسيس وأدق الفروق في أسرار العربية.

ولا حجة في قول من قال: " لسنا مضطرين إلى نحو: "اضربانْ زيداً" فنجمع بين ساكنين في الوصل على غير شرطه، لأن الثاني هنا غير مدغم، ولسنا مضطرين إليها بحيث نصير إلى صورة نخرج بها عن كلام العرب"[3]

أعتقد أن ما لسنا مضطرين إليه في هذا المقام هو هذا الرأي الذي يمنع الخفيفة بعد الألف، إذ كيف يجوز الاستغناء عن تأكيد المسند إلى ألف الاثنين ونون النسوة بنون التأكيد الخفيفة؟ وبم يمكن هذا الاستغناء، إذا علمنا أن التأكيد بالخفيفة

---

(١) شرح المفصل، ابن يعيش، ج٩/٣٧ .

(٢) المصدر نفسه ج٩/٣٧.

(٣) شرح المفصل، ابن يعيش ج٩/٣٧.

يختلف في دلالته عن التأكيد بالثقيلة، وليس أدلَّ على الفرق بينهما من قوله تعالى: "ولئن لم يفعل ما آمره ليسجنَنَّ وليكونَنْ من الصاغرين". حيث أكَّدتْ سجنه بالثقيلة وكونه من الصاغرين بالخفيفة؛ لأنها كانت حريصة على سجنه أكثر من حرصها على إصغاره. فمن حق المتكلم أن يختار درجة تأكيده، فهب أنه يريد تأكيداً أقل مما في الثقيلة في هذين الفعلين، فكيف يمنع من استخدام الخفيفة؟!

هذا بالإضافة إلى ما بين النونين من علاقة اشتقاقية، إذ تعدّ نون التوكيد الخفيفة أصلاً والثقيلة فرعاً[1].

وإذا كان من الممكن توكيد الفعل المسند إلى الجماعة بالخفيفة وكذلك المسند إلى المفرد، فلم يمنع عند إسناده إلى المثنى؟ والغاية في كل ذلك ثابتة والحاجة واحدة.

والذي ننتهي إليه هو أنَّ ما يجدر إعادة النظر فيه هو القاعدة لا الظاهرة، وأنه لا ضير في ورود المقطع الطويل مفرد الإغلاق في سياق الوصل، ولا مانع يمنع من توكيد الفعل المسند إلى ألف الاثنين أو نون النسوة بنون التوكيد الخفيفة؛ لأنَّ هذه المسألة حق لغوي، وهي إمكانية من إمكانات اللغة لا يجوز حجبها، فإذا أراد ابن اللغة أن يعبر عن أغراضه بنون التوكيد الخفيفة لا الثقيلة، ينبغي أن يكون ذلك مباحاً ومتاحا.

وبناء على ما سبق، فما من بأس من إعادة النظر في طبيعة خصائص البنية المقطعية في العربية، ومراجعة القول بمنع ورود المقطع الطويل مفرد الإغلاق في سياق الوصل. وأن سياق توكيد المسند إلى ألف الاثنين بالخفيفة من السياقات التي

---

(١) انظر التأكيد بالنون طبيعته، أصله وأثره، فوزي الشايب، مجلة دراسات، المجلد الخامس عشر، العدد الثالث/١٩٨٨ ص١١٢.

يمكن للمقطع الطويل مفرد الإغلاق أن يرد فيها في وصلاً ليكون من الجائز توكيد الفعل المسند إلى ألف الاثنين بنون التوكيد الخفيفة، كما يجوز توكيده بالثقيلة.

* * *

فهرس المصادر والمراجع:

١- **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر**، البنّاء، ح أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/١٩٩٨.

٢- **أساليب التأكيد في العربية**، إلياس ديب، دار الفكر اللبناني، بيروت/١٩٨٤.

٣- **الأصوات اللغوية**، ياسر الملاح، مركز الأبحاث الإسلامية، مؤسسة دار الطفل العربي، القدس/١٩٩٠.

٤- **الإنصاف في مسائل الخلاف**، أبو البركات الأنباري، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت/١٩٨٧.

٥- **البيان في غريب إعراب القرآن**، الأنباري، تحقيق طه عبد الحميد طه، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة/١٩٦٩

٦- **التبيان في إعراب القرآن**، العكبري، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت/١٩٧٦.

٧- **التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث**، الطيب البكوش، تقديم صالح القرمادي، ط٣/١٩٩٢.

٨- **التطور اللغوي، مظاهره وعلله وقوانينه**، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض، ١٩٨١.

٩- **التطور النحوي للغة العربية**، برجشتراسر، أخرجه وعلّق عليه وصححه رمضان عبد التواب، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط٢/١٩٩٤.

١٠- **تفسير البحر المحيط**، أبو حيان الأندلسي، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/١٩٩٣

١١- **التيسير في القراءات السبع**، الداني، عني به أوتوبرتزل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/١٩٩٦.

١٢- **أثر القاعدة النحوية في تطويع الشاهد، المبرد نموذجاً**، ياسين أبو الهيجاء، عالم الكتب الحديث، إربد/٢٠٠٤.

١٣- **حجة القراءات**، ابن أبي زرعة، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة ط٢/١٩٧٩.

١٤- **دراسات في فقه اللغة والفونولوجيا العربية**، يحيى عبابنة، دار الشروق، عمان، ط١/٢٠٠٠م.

١٥- **دروس في علم أصوات العربية**، جان كانتينو، ترجمة صالح القرمادي، نشريات مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، الجامعة التونسية/ ١٩٦٦.

١٦- **سر صناعة الإعراب**، ابن جني، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١/١٩٨٥م.

١٧- **شذا العرف في فن الصرف**، أحمد الحملاوي، المكتبة الثقافية، لبنان/١٩٥٣.

١٨- **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك**، ابن الناظم، تحقيق عبد الحميد السيد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، بلا.

١٩- **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق عبد الحميد السيد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة/١٩٩١.

٢٠- **شرح التصريح على التوضيح**، خالد الأزهري، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/٢٠٠٠ م.

٢١- **شرح كافية ابن الحاجب**، الرضي الأستراباذي، تقديم: إميل بديع يعقوب، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/١٩٩٨.

٢٢- **شرح المفصل**، ابن يعيش، عالم الكتب، بيروت/ بلا.

٢٣- **شرح المكودي على الألفية**، مطبعة البابي الحلبي ط١/١٩٥٤.

٢٤- **علم الأصوات العام**، بسام بركة، مركز الإنماء القومي بيروت/١٩٨٨.

٢٥- **علم الأصوات**، بريتل مالمبرج، تعريب ودراسة عبد الصبور شاهين، مكتبة الشباب/١٩٨٤.

٢٦- **فقه اللغات السامية**، كارل بروكلمان، أخرجه ووصحّحه وعلّق عليه رمضان عبد التواب، مطبوعات جامعة الرياض/ ١٩٧٧.

٢٧- **في الأصوات اللغوية**، غالب فاضل المطلبي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، بغداد/ ١٩٨٤ .

٢٨- **الكتاب**، سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، دار الكتب العلمية، بيروت ط٢/١٩٨٢.

٢٩- **الكشاف**، الزمخشري، رتبه وصححه محمد عبد السلام شاهين، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/١٩٩٥.

٣٠- **الكشف عن وجوه القراءات ت السبع وعللها وحججها**، مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق محيي الدين رمضان، طبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق/١٩٧٤.

٣١- **معاني القرآن**، الزجاج، تحقيق عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، ط١/١٩٨٨.

٣٢- **المقتصد في شرح الإيضاح**، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر/ ١٩٨٢.

٣٣- **المقتضب**، المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث/ ١٩٦٣.

٣٤- **المنهج الصوتي للبنية العربية**، عبد الصبور شاهين. مطبعة جامعة القاهرة /١٩٧٧

٣٥- **النشر في القراءات العشر**، ابن الجزري، تحقيق محمد علي الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، بلا.

٣٦- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، السيوطي، تحقيق أحمد شمس الدين، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/١٩٩٨.

المجلات والدوريات:

- **التأكيد بالنون طبيعته، أصله وأثره**. فوزي الشايب، مجلة دراسات، المجلد الخامس عشر، العدد الثالث/١٩٨٨.

الرسائل الجامعية:

- **إسناد الأفعال إلى الضمائر**، أمجد طلافحة، رسالة ماجستير مقدمة في جامعة اليرموك/١٩٩٥.

* * *